

التكامل الاقتصادي العربي: الجهود، الإستراتيجية والآفاق**أ. عبد الله جلاب،****بالمدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير -
الجزائر****ملخص:**

لم يبق مجال في العصر الذي نعيشه للتشتت و التفرد، فقد اجتمعت أمم تباعدت في اللغة و العقيدة و الأعراف، و أصبحت تشكل تجمعات اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي الجديد.

و إذا كانت الدول الأكثر غنى قد تكاملت بين بعضها و شكلت كتلات كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المعمورة، فإنه من الواجب أن تستفيق الدول العربية التي تشترك في مقومات حضارية واحدة كاللغة و العقيدة و الحدود و المصير المشترك، فضلاً عن إمكانيات هذه الدول المادية و البشرية فإن تكاملها الاقتصادي أصبح في هذا الوقت ضرورة حضارية، و مصلحة اقتصادية لمواجهة التحديات المستقبلية و خاصة في الجانب الاقتصادي منها.

إن الواقعية تستدعي أن يكون التوافق السياسي مُنطَلَقاً للتنمية و العمل الاقتصادي العربي المشترك، و السير بشكل مُتدرّج نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يُستند فيه على أُسُس قوية للحفاظ على تماسك و استقرار الدول العربية، حيث أن الوضع الاقتصادي العربي يعيش حالة أزمة خارجية و داخلية، و أن تشتت الدول العربية سوف يؤثر حتماً على موقعها ضمن المنظومة العالمية المتسمة بالكتلات الاقتصادية لمواجهة الآثار الناجمة عن العولمة التي اجتاحت كل العالم.

الكلمات المفتاحية: - تكامل عربي - دول عربية - سوق عربية مشتركة - اقتصاديات الدول العربية.

المقدمة

إنّ من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافياً، لما لهذا التكامل من آثار إيجابية كبرى منطوية على عديد من المكاسب الاقتصادية، تتمثل في الاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة و توسيع حجم التبادل التجاري بينها، وبالتالي زيادة الناتج القومي في هذه البلدان كأطراف متعاقدة على العملية التكاملية، هذا فضلاً عن زيادة كبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصاديات هذه الأطراف المتعاقدة في أعقاب قيام كيان اقتصادي كبير يضمّها جميعاً.

لقد تميّز الربع الأخير من القرن العشرين بظهور العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، و يشير الواقع الراهن إلى تراحم العديد من الدول على أبواب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذ تنساب جميعها لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة و التي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي. و لقد تنبّهت مختلف دول العالم إلى أهمية التعاون و التكامل فيما بينها، توخّدت فيه مجهوداتها لمواجهة التحديات، و بناء اقتصادياتها، إذ بات من الصعب على بلد بمفرده تحقيق تنمية اقتصادية و تطوّر اجتماعي و نمو اقتصادي.

إنّ العمل الاقتصادي العربي المشترك، يمرُّ بمرحلة مراجعة وبخاصّة موضوع ارتباطه بالظرفية والتطوّرات العالمية التي غيّرت معالم الخريطة الاقتصادية، وأصبح أهمُّ ما يميّزها اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية. يكمن مفهوم التكامل الاقتصادي، في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية للدول الأعضاء مع بعضها بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة و ينصبُّ مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الدول العربية) مع بعضها مقابل إنهاء تبعيتها للدول الغربية، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكّل القاعدة المادية الأساسية، على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة.

ونظراً لإدراك الدول العربية لمدى أهمية التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية العديدة، ولمواجهة تحديات العولمة، فقد قامت بمحاولات عديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، بدأت منذ خمسينات القرن الماضي وحتى الآن، فكانت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من أول الاتفاقيات العربية التي عبّرت عن أبرز الأهداف العربية المشتركة.

و انطلاقاً من مدى أهمية التكامل الاقتصادي العربي، كونه ضرورة لمواجهة التحديات، و وضع استراتيجية للنهوض بالتنمية في الوطن العربي لمواكبة الركب الاقتصادي، تحسّياً للمضي قدماً للوصول إلى توحيد السياسات الاقتصادية العربية لإدراك الواقع و الرهانات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي العربي، كان جدير بنا أن نتناول هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية المتضمنة السؤال الجوهرى التالي: في ظل التحديات الإقليمية و الدولية التي تواجهها الاقتصاديات العربية، ما هي الإستراتيجية المنتهجة لمواجهة ذلك و الآفاق المسطرة لتحقيق التنمية بين الأقطار العربية ؟

و لتسهيل الإجابة عن هذا السؤال الجوهرى قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

ما هي الجهود المبذولة لتحقيق العمل العربي المشترك؟

ما هي مزايا و عوائق التكامل الاقتصادي العربي؟

- ما هي الإستراتيجية المنتهجة للنهوض بالتكامل الاقتصادي العربي؟ و ما هي الآفاق المستقبلية لذلك؟
و من أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، اعتمدنا الفرضيات الآتية:
- تمتلك الدول العربية لمؤهلات تساعد على تحقيق التكامل، من موارد مختلفة و مقوّمات تاريخية، دينية، حضارية و طبيعية.
 - حاجة الدول العربية كمجموعة واحدة إلى تكتّل لتعزيز التعاون فيما بينها من جهة و يمكنّها من مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الدولية الراهنة من جهة أخرى.
 - و تتمثل أهداف البحث و تلتخص في ما يأتي:
 - النهوض بمسيرة العمل العربي المشترك بما يحقّق التنمية و الرقي و الإزدهار للدول العربية.
 - محاولة إبراز استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي بالنظر إلى المزايا التي ستوفّرها و السعي لتحقيق النظرة الشمولية و التكاملية و البعد القومي، و الفاعلية التي تمكّن من الإنجاز الجدّي للمهام القومية المشتركة.
 - المساهمة في تكريس معاني التكامل العربي و الوحدة من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها المستجدّات الدولية و المتغيّرات الإقليمية.
 - و للإجابة على الإشكالية المطروحة، و تحقيقاً للأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، فإننا سنتناول بالبحث المحاور التالية:
 - مفهوم التكامل الاقتصادي، دوافعه و مراحله.
 - شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي، مزاياه و عوائقه.
 - استراتيجية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي.
 - و على ضوء ما سيتم دراسته، سنتطرق في خاتمة البحث إلى الآفاق لضمان، و لو نسبيّاً، نجاح التكامل الاقتصادي العربي.
- I- مفهوم التكامل الاقتصادي، دوافعه و مراحله.**
- I- 1 - مفهوم التكامل الاقتصادي:**
- إن كلمة تكامل *Intégration* كلمة ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620 م، في قاموس أكسفورد الإنجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تولّف كلاً واحداً⁽¹⁾.

وفي الأدبيات الاقتصادية نجد أنّ بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي *Intégration* على أنه التكامل، فبينما يعني الإندماج تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، فإنّ التكامل يعني ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما (2).

وأياً كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل فهناك اتفاقاً على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل، أي دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعدّدة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها، والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية، كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة، بحيث تصبح اقتصاديات هذه الأقطار جزءاً موحدًا ومجالاً اقتصادياً مندمجاً (3).

يُدرج الاقتصاديون تقليدياً على اعتبار التكامل الاقتصادي مجردّ انفتاح اتجاه تجارة السلع، و كانت تعتبر أي دولتين أو أكثر عالية التكامل إذا كان حجم تجارتها الثنائية أو المتعدّدة الأطراف بين بعضها البعض ضخماً، إلّا أنّ مفهوم التكامل قد تطوّر في ظل تزايد العولمة التي شهدتها عقد الثمانينات و التسعينات، إذ أصبح يشمل أيضاً تجارة الخدمات و العمالة و حركة رؤوس الأموال و تكامل السوق المالية (4).

كما يُعرّف التكامل الاقتصادي على أنّه: كيان قانوني يجمع بين دولتين أو أكثر، يتمّ بموجبه الاتفاق على التقليل أو إزالة قدر معيّن من الحواجز على التجارة فيما بينها، داخل إطار علاقات اقتصادية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية ومنافع مشتركة وصولاً إلى وحدة اقتصادية (5).

ورغم تعدد المفاهيم التي جاء بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنجرجن، وبيلا بلاسا، وبندر، وميردال، إلّا أنّها تشترك في أن التكامل الاقتصادي هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع

عناصر الإنتاج توقّعاً للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعاً لذلك (6).

كما يُعرّف البعض التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تحقيق الإعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحد درجاته المتصاعدة- والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل-، حسب ما تتحقق كل مرحلة منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بمراحله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجري إنشاؤها⁽¹⁾.

ومما سبق، يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول للتقاربة في المصالح الاقتصادية، بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم، وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

I-2 - دوافع التكامل الاقتصادي:

إن دوافع التكامل الاقتصادي هي الإجابة على سؤال لماذا التكامل الاقتصادي؟ و بالتالي يقصد بدوافع التكامل الاقتصادي أي مبرراته و ضروراته أيضاً و هي أقرب ما تكون من الأهداف التي تسعى إليها الدول و المجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها.

يمكن ذكر مجموعة من هذه الدوافع كما يلي:

- زيادة درجة المنافسة و تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.
- توسيع حجم السوق و خلق مناخ أكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية.
- زيادة معدل التبادل الدولي و التجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء.
- زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية.
- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

كما يمكن ذكر الدوافع لأمنية و السياسية التي تسعى إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء و إشاعة أجواء الثقة و التفاهم المتبادل و حسن الحوار و الاستقرار السياسي في المنطقة. لقد ظهرت فكرة التكتلات الاقتصادية باعتبارها تمثل سياسة جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية، لتحل محل سياسة الحماية التجارية، ولتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير والتخصص وتقسيم العمل، وكان هذا الظهور والتبلور والانتشار نتيجة لمجموعة من العوامل والدوافع نذكر منها⁽²⁾:

- زيادة عدد السكان مما أدى إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية، وبالتالي السعي نحو زيادة حجم الانتاج للاستجابة لزيادة حجم الطلب المتزايد، وذلك عن طريق التنظيمات الاقتصادية المشتركة.
- تطوّر وسائل النقل والمواصلات مما أدى إلى تقليص المسافات وتوثيق العلاقات التجارية عن طريق تذليل صعوبات نقل السلع والأشخاص والخدمات بين مختلف دول العالم.
- زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور فكرة أقطاب التنمية، فقد أدى التّقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة، وضرورة توسيع المجال الاقتصادي للإستفادة من جميع نتائج التقدم التقني وآثار هذه الأقطاب على التنمية⁽³⁾.
- التطورات السياسية العالمية وتحقيق الاستقلال الوطني لمعظم الدول التي كانت تابعة للنظام الرأسمالي؛ ولقد تعزز هذا الإتجاه بحيث ارتبطت القوة السياسية والعسكرية بالقوة الاقتصادية ممّا أعطى للتكتلات الاقتصادية طابعاً سياسياً.

نستنتج أن هناك أهداف غير اقتصادية يمكن بلوغها من خلال التكامل الاقتصادي كالأهداف السياسية باعتبار أن الوحدة الاقتصادية الكبيرة تستطيع فرض احترامها على المجتمع الدولي بشكل أفضل من الدول الصغيرة، وكذلك الأهداف العسكرية ممثلة في خلق قوة عسكرية تستند إلى قوة اقتصادية متينة⁽¹⁾. ويمكن سرد الدوافع السياسية والاقتصادية فيما يلي:

أ- **الدوافع السياسية:** إن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، وتعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، وقد يكون الدافع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق هو تخوّف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي - سابقاً- العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليه⁽²⁾.

وتؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضاً سياسية، يرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها، وكما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي فإنه يحدث العكس كذلك، حيث أنّ من شأن التكامل الاقتصادي إذا نجح وتطوّر ألاّ يُبقي التنظيمات السياسية على وضعها القديم سواء فيما بين الدول المشتركة في التكامل، أو فيما بينها وبين الدول الأخرى، إذ يتعيّن إجراء التعديلات اللازمة للملاءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد⁽³⁾.

ب- الدوافع الاقتصادية: يمكن إجمالها فيما يلي:

- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم على رفع الحواجز الجمركية بين الدول المنطوية في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها.
- انتهاج الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوفر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.
- منح الدول المتكاملة ثقلًا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية وبموجبها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة.

I-3 - مراحل التكامل الاقتصادي:

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعملية التكاملية، نُميّز بين خمسة مراحل للوصول إلى التكامل الاقتصادي ندرجها كما يلي:

❖ **منطقة التجارة الحرة:** يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية

والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية اتجاه بقية دول العالم.

❖ **اتحاد جمركي:** في هذه المرحلة من مراحل التكامل تصبح حركة السلع فيما بين

الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفه

جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي أو ———

يسمى بالجدار الجمركي، وبالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة الدول الأعضاء تقوم بالعمل ككيان واحد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء.

❖ **سوق مشتركة:** بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفه

جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعامل

و رأس المال فيما بين دول السوق، و على ذلك تكوّن الدول الأعضاء سوقاً موحّدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بحرية تامة.

❖ **اتحاد اقتصادي:** هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث تشمل أيضاً الإجراءات المتعلّقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسّد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

❖ **إندماج اقتصادي:** هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى ما ذكر في المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافّةً، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحّدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة وجهاز إداري موحّد لتنفيذ هذه السياسات، وفي هذه المرحلة تنفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلاّ إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية⁽¹⁾.

II - شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي، مزاياه وعوائقه.

II - 1 - شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي:

قبل التطرق إلى شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي، نعطي تعريفاً موجزاً لمفهوم الدول العربية حيث أنه مصطلح يُطلق على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، يبلغ عدد تلك الدول 22 دولة، و يطلق عليها مجتمعة مصطلح الوطن العربي.

و يتكون الوطن العربي من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات و أربعة بحار، و يتكون من 22 دولة، تتسم بالتجانس في اللغة و الثقافة و الدين، و بالتباين الكبير في السياسة و الاقتصاد و التركيبة السكانية و الاجتماعية، و تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14,2 مليون كم²، يعيش فيه أكثر من 350 مليون نسمة.

و تنقسم الدول العربية إلى مجموعتين⁽²⁾:

■ مجموعة الدول المنتجة للنفط: و يعتمد الدخل الوطني في هذه الدول على مصدر واحد و هو تصدير مادة النفط، و هذه الدول غنية بمواردها المالية و لكنها تعاني من نقص اليد العاملة المتخصصة.

■ مجموعة الدول غير المنتجة للنفط: تعتمد في غالبيتها على الزراعة و قطاع الخدمات العامة، و تتميز هذه الدول بوفرة اليد العاملة لكنها تعاني من تزايد البطالة و من نقص في مصادر رؤوس الأموال.

أما لتحقيق قيام التكامل الاقتصادي العربي يتطلب توافر ثلاثة شروط مسبقة لذلك وهي:

➤ سلوك اقتصادي متناسق للدول الأعضاء في إطار نظرة إيجابية لكيفية تحقيق تنمية أفضل في بيئة إقليمية، ولهذا الشرط بُعْدان:

البعد الأول: جَذية الدول أعضاء التكامل واهتمامها بقيامها بأعمال تستغني عن بعض الاعتبارات الوطنية أصلاً لزيادة المكاسب في المستقبل.

البعد الثاني: أن تكون الدول أعضاء التكامل قادرة على تقويم الفرص المتاحة والاستثمارات الممكنة بدرجة كافية. و أن تكون على استعداد لتحمل المخاطرة من أجل المكاسب الاقتصادية المستقبلية.

➤ توافر الدول الأعضاء على موارد طبيعية وبشرية ومالية وتوافر الإرادة على استخدامها.

➤ يتعين على الدول أعضاء التكامل التوجه نحو تقنين عملية تعاونها وتكاملها من خلال المؤسسات القائمة.

وتؤثر الشروط والمتطلبات أعلاه مجتمعة على الادخار والاستثمار والفاعلية من خلال هئية مناخ أفضل للوصول بها إلى أقصى توظيف ممكن. وهذه العوامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها وهي شروط قيام التكامل الاقتصادي العربي.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن عملية التكامل الاقتصادي لا تعني الخروج عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية القائمة على المساواة في المعاملة. إذ أن هذه الاتفاقيات تبيح ذلك بشرط أن يكون الحال في النهاية الوصول إلى منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أبعاد يتعين مراعاتها أثناء تقييم التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، وهي:

1- البعد القانوني الدولي: سمحت المادة 24 من اتفاقية "الجات" بإنشاء ترتيبات التكامل الإقليمي والإعفاء

من مبدأ عدم التمييز، وهناك ثلاثة أسباب وراء اعتماد هذا الاستثناء، هي:

- الخصائص المشتركة لدى دول التكامل، تجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادي.
- القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح دول التكامل وليس إلى تلك التي يفرضها النظام العالمي.

➤ وجود اعتقاد مُسبق بأنّ التكامل الاقتصادي يسعى إلى نفس أهداف التنظيم الاقتصادي العالمي: تحرير التجارة.

2- البعد الاقتصادي: إذ يتوقف إنجاح التكامل الاقتصادي على توليد التجارة وتحويلها، وتحديدًا اتجاه

الشركاء الأكثر كفاءة، وعملية التكامل تكسب الدول المنطوية في إطاره قوة إضافية سواء من منظور العملية التجارية المباشرة أو في إطار التأثير على توجّهات السوق العالمية والمفاوضات متعدّدة الأطراف.

3- البعد السياسي: إذ يتضمّن منطلقاً سياسياً وراء التكامل الاقتصادي بالنظر إلى النطاق الذي تغطّيه

اتفاقية التكامل، والرغبة في إشاعة أجواء استقرار سياسي أكبر داخل الدول المكوّنة للتكامل. ومن هذا المنطلق يُصبح من الضروري وضع تصوّر عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الدول المتكاملة وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها.

II-2- مزايا التكامل الاقتصادي العربي:

إنّ التكامل الاقتصادي للدول العربية يمكن أن يحقق لها عدّة مقاصد نذكر أهمّها فيما يلي:

- تساهم عملية التكامل الاقتصادي بتوفير الظروف الإقليمية الملائمة لحل مشاكل الدول التي ارتبطت أو تريد الارتباط بهذه الترتيبات الاقتصادية.
- تتيح عملية التكامل الاستفادة من الميزات التي تتوافر لدى بعض دول أعضاء التكامل من حيث الموارد، الإنتاج والأسواق.
- التكامل الاقتصادي يعتبر مدخلاً لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول المنطوية تحته.
- رفع معدلات التنمية الاقتصادية و ضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.
- زيادة التشابك و الارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية.
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.
- تنويع الصادرات و تقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.

➤ الإنسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

II-3- عوائق التكامل الاقتصادي العربي:

يمكن ذكر أهم عوائق التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

* **غياب الرؤية:** تعاني معظم الدول العربية من تخلف هياكل الإنتاج، تدنُّ في مستوى التقدم الاقتصادي، غياب أو ضعف المنظمات التمويلية والبنى التحتية، يترافق معه اختلاف بين النظم الاقتصادية العربية، وتفاوت في مستوى تطورها. كما أنَّ ضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعدم قيام نظام لتقسيم العمل، ساعدا كثيرا على الحد من تحقيق التكامل، كما لم يَجْرَ تنسيقاً فيما بينها بالنسبة للسياسات الاقتصادية المختلفة خاصة التنمية منها ⁽¹⁾. ومن ثمَّ فالرؤية الصائبة تقتضي من الدول العربية النظر في هذه التحديات عندما يتم استجماع الإرادة لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادي العربي.

كما يلاحظ أنَّ الدول العربية قد وضعت خططا تنمية وتكاملية طموحة، في حين ظلَّت شعوبها معزولة عن عمليات اتخاذ القرار الخاص بالتكامل، بل إن ذريعة السيادة الإقليمية قد أخذت تدفع بلدانهم عملياً نحو التمتع ضمن الأطر القطرية الضيقة، وتُصبح الدُّعوة إلى التكامل مجرد شعار نظري غير قابل للتطبيق.

* **الاعتماد على النماذج الغربية:** يلاحظ أنَّ العرب يمتلكون مقوِّمات تحقيق تكاملهم الاقتصادي؛ بينما نجد أنَّ معظمهم اتَّجه نحو اعتماد سياسات تتجاوز التجانس والتقارب العربيين، حيث أخذت تعمل على تكريس عوامل ثقافية وسياسية وهيكلية غربية، وتُجذِّرها من مجتمعاتها، ومحاولة تعميم النماذج الغربية فسي التكامل على الدول العربية، علماً أنَّ مناهج وأهداف التكامل الاقتصادي لتلك الدول هي غيرها السائدة بين الدول العربية. ومن ثمَّ فالإلتزام بالمناهج التكاملية للبلدان الغربية سيجعل من التكامل بين البلدان العربية غير مُجدي.

* **المشاكل الاقتصادية العربية:** متعدّدة هي مشاكل البلدان العربية، المديونية، نقل التكنولوجيا، الاستثمارات...، ونلاحظ أنَّ هذه المشاكل قد أدَّت إلى بروز مظاهر إخفاق في المسيرة الإنمائية العربية، أسهمت في عرقلة تحقق وانجاز التكامل وأهم هذه المظاهر ⁽²⁾:

- غياب التنوُّع في البيئة الاقتصادية.
- تضخُّم معدَّلات الاستدانة الخارجية.
- عدم بناء أي تكتل اقتصادي مستقل جادَّ وقادر على المنافسة الفعَّالة، وعلى تلبية حاجات التنمية العربية.

- توجه قسم مهم من العائدات العربية نحو تغطية ميزانيات الدفاع.
 - انتشار الفقر.
 - تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي بنسب متفاوتة، حيث تعززت هذه التبعية بتزايد احتياجات الدول العربية من السلع والخدمات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية الصناعية والغذائية من الدول الغربية.
 - التبعية التكنولوجية والتي يعود سببها إلى تخلف الدول العربية، و تفاقم الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة.
- كما تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، و من حيث توزيع عناصر الإنتاج التي تتركز في قطر دون آخر، و هو ما خلق اختلافات في الهياكل الاقتصادية.
- و السبب الأكثر أهمية هو تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية.
- وسيزداد الحال سوءاً مع تزايد ضغط الانفجار السكاني، وتقلص فرص العمل، وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم.

III - إستراتيجية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي:

III-1- إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي:

إن الدول العربية تسعى لإيجاد أوضاع ملائمة لنموها الاقتصادي، والخروج من المأزق الذي تعاني منه، وإعادة صياغة علاقات بلدانهم الاقتصادية الدولية، عبر إعطاء الأولوية للتعامل والتعاون البيئي "عربي-عربي" والارتقاء به إلى درجة التكامل، وبذلك تحقق هذه البلدان قدراً أكبر من التكافؤ في المبادلات الاقتصادية الدولية، والمساعدة على الخروج من إطار تقسيم العمل الدولي، بوصفهم مصدراً للموارد الأولية وسوقاً استهلاكية، الذي وضعته لهم القوى الغربية⁽¹⁾.

يبدو أنه لا مخرج واسعة وكثيرة أمام العرب بالتعامل مع هذه الأوضاع، إنما الضرورة تقتضي اعتماد استراتيجية تقوم على عنصرين متكاملين، أولهما يتمثل في دعم خيارات التنمية العربية، والعنصر الثاني يتمثل في التنظيم أو الدخول في مشاريع تكاملية عربية جماعية⁽²⁾.

ويواجه العنصر الأول صعوبات جمّة، فالعرب قد فقدوا جانب الاستقلالية الاقتصادية وارتحن قرارهم التنموي بالاقتصاد العالمي، وإذا ما تمّلكوا الإرادة في اتخاذ قرار اقتصادي مستقلّ فيسكّون الارتباط بمشاريع تكاملية عربية لغرض مساندة التطورات العالمية، ومواجهة الصعوبات الداخلية.

إن وضع إستراتيجية جديدة للتعاون الاقتصادي العربي يحتاج إلى التبصر في التجارب السابقة، واعتبار مجريات الحاضر ورسم صورة للمستقبل العربي لتحقيق تنمية عربية شاملة، فالمشاريع والسياسات السابقة قد حققت تقدماً ملموساً في بناء قاعدة قوية لتكتل عربي، إلا أنّها افتقرت إلى القرار السياسي لتفعيله وتطويره ليتماشى مع الواقع الجديد.

إنّ التصرّ الذي يبرز من خلال المعطيات الحالية لأجل وضع إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي، لابد أن يقوم على المحاور الاقتصادية التالية:

أولاً: المحور التجاري:

إن النظرة المستقبلية إلى الاقتصاد العربي تدعو إلى وضع إستراتيجية تعاون اقتصادي جديد تبدأ مع المحور التجاري، من خلال إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، والتي تشكل أبسط أنواع التكامل الاقتصادي للوصول إلى سوق عربية مشتركة. فقد شكّل المحور التجاري البني عصب التكامل الاقتصادي الذي هدف إلى توسيع السوق أمام المنشآت الإنتاجية، واستيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع الحجم، وخفض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج.

وقد اجتمعت الدول العربية خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة 21-23 جوان 1996 على أهمية البدء بإقامة منطقة تجارية عربية حرة وصولاً إلى سوق عربية مشتركة، من خلال برنامج تنفيذي لتفعيل "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" التي تحمل في طياتها نواة منطقة تجارة حرة.

ولا شك أن هناك حوافز تحثّ على قيام منطقة تجارة حرة يمكن وضعها تحت عناوين عريضة هي: الطلب إلى التضامن والرغبة في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في مواجهة التكتلات الكبرى، والتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الصعيد العالمي، خصوصاً "منظمة التجارة العالمية"، و الاقتناع بأن التعاون الاقتصادي كفيل بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وهو اقتناع عزّزته تجارب المناطق التجارية الحرة، كتجربة "السوق الأوروبية المشتركة" وتجربة "السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة" اللتين ابتدئا بمنطقة تجارة حرة. وهذا الأمر يؤكد أن التعاون الحثيث من خلال مشاريع الاندماج الإقليمي، يساهم في زيادة التجارة والاستثمارات الخارجية

نظراً لاتساع السوق الإقليمية، وتطوير المصانع لتصبح أكثر قدرة على زيادة صادراتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ثانياً: المحور الاستثماري والإنتاجي:

يمثل المحور الاستثماري ركيزة أساسية في التعاون الاقتصادي من خلال كونه محركاً للتجارة. فتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي والأمن الغذائي يدفع للاستفادة من اقتصاد السوق وتفعيل التنمية الاقتصادية. وقد أنشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووضعت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وقامت بعض المحاولات لتحرير الأنظمة الاستثمارية، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتفعيل دور المحور الاستثماري العربي الذي لم يستطع اجتذاب رؤوس الأموال العربية بدلاً من انسيابها إلى الخارج.

و الإستراتيجية الاستثمارية المطلوبة تفترض دراسة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لتفعيلها وجعلها مناسبة للوضع الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار العربي البيني الذي حددت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عناصره وهي:

الاستقرار الاقتصادي العام، برنامج التنمية الاقتصادية، الوضع العام للجوانب البنيوية، الوضع العام للجوانب الإدارية، الوضع العام للأجهزة المؤسسية المشرفة على الاستثمار، التشريعات النازمة للاستثمار والتعاون الاقتصادي العربي.

ثالثاً: المحور الخدمائي:

تتزايد مع الوقت أهمية قطاع الخدمات في تنمية وتطوير الاقتصاد العالمي، و البلاد العربية ما زالت تعتبر دولاً مستوردة للخدمات، ولا بد من تنمية هذا القطاع لتصبح هذه مصدراً للخدمات لا مستوردة. لا بد وأن تتناول الإستراتيجية هذا المحور وتعمل على توسيع وتشجيع تبادل الصادرات العربية من الخدمات إلى الخارج، وتعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية وتفعيل كفاءتها وقدرتها على المنافسة. و يبرز هنا دور قطاع الخدمات المالية إذ تدعو الحاجة إلى تطوير الأسواق المالية العربية لتسهم في استقطاب أسهم الشركات العربية وترويجها وذلك من خلال استراتيجية مالية تعمل على زيادة رساميل المصارف العربية، وتحديث خدماتها لمواجهة المنافسة الدولية المتزايدة، وتطوير الهيكلية المؤسسية للأسواق المالية العربية.

III-2 - آفاق التكامل الاقتصادي العربي:

إن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن لا يقتصر على مجرد بناء وإقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث انتقال اليد العاملة أو الأموال أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين

الدول العربية، و لكن العمل الاقتصادي العربي المشترك يحتاج أيضاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي، و أنّ الإستخدام الأمثل للقدرات الذاتية و العلمية و التكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين أقطار الوطن العربي⁽¹⁾.

إن الاقتصاد العربي يعيش وضعاً سيئاً، ويزداد حاله سوءاً مع حجم التحدي الذي صارت تفرضه العولمة من جهة و الصراعات الداخلية من جهة أخرى، في وقت لم تؤهل البلدان العربية إمكانياتها و مواردها إلى مستوى الاستجابة الفاعلة القادرة على تأكيد الذات العربية في البيئة الاقتصادية الراهنه، ولا يتوقع حدوث

تحوّل في هذا الوضع إذا ما استمرت الدول العربية في تجاهل المخاطر المحيطة بها، أو التغاضي عن وجود فرص التكامل للحصول على مكاسب ممكنة وقادرة على التحدي لتلك المخاطر. إن آفاق التكامل الاقتصادي العربي، يمكن أن تتحقق عبر الخطوات التالية :

✓ إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك: تتضمن أهدافاً رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانيات الدول العربية، ويتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وتقني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة على العمل العربي المشترك⁽²⁾.

✓ تخطيط العمل العربي المشترك: وذلك بوضع خطة قومية طويلة الأجل تكون إطاراً لخطة متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حدّ سواء، مبنية على أساس الاستراتيجية التي تمّ وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية⁽³⁾.

✓ توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية: حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصادياً، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربية تقوم على قواعد موحدة للتكلفة الانتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريف الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار، وبعض العناصر الضريبية، والسياسة التجارية للدول العربية تجاه الدول الأخرى، كلّ هذا يتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسيطة لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل وسبل تحقيقه⁽⁴⁾.

✓ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية:** لأن ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتماشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة، ومن ثمّ تعزيز وتدعيم التخصّص والتوزيع الكُفء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجّع الاستثمارات المحلية على العمل بالداخل، ويشجّع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدول العربية (2).

✓ **إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:** يستحوذ قطاع النفط على نحو 70% من إجمالي الصادرات السلعية العربية، لذلك فإنه يتعيّن إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية والعمل على تنويع الإنتاج وذلك عن طريق تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ويتم ذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبّق أساليب الإنتاج على أسس علمية، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليس تنافسية، وتكون في نفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي (3).

✓ **مراجعة الاتفاقيات التي تمّت بين الدول العربية:** مراجعة جميع الاتفاقيات سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية، وإجراء التعديلات عليها بما يتفق مع متغيّرات الواقع العربي والعالمي. وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك، وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة؛ وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتحيينها للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشاريع باعتبارها أحد توجّهات العمل الاقتصادي العربي المشترك (4).

✓ **إنشاء بنك عربي موحد:** يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولّى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية (5).

✓ **زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:** وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية، والذي يعتمد على توفير الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية التي تقدّمها الدولة للمستثمر العربي كما توفّرها للمستثمر الأجنبي، ولعلّ الفرصة تعدّ مواتية لزيادة حجم الاستثمارات العربية-العربية ،

واستعادة الأرصدة العربية التي توجد خارج الوطن العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد أن أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثل التجميد والمصادرة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

✓ **تحفيز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربية:** وذلك عن طريق تكوين هيئة مشتركة من الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص العربية، تقوم على رعاية مشروعات التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص، ومدها بالدعم الإداري والتقني ومساعدتها على حلّ ما قد يعترضها من عوائق، وكذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصّصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تختص بدراسة الأسواق العربية ورصد فرص التعاون والعمل المشترك وإجراء الدراسات وتجميع المعلومات وحث المؤسسات في قطاعها النوعية على المشاركة في استثمار تلك الفرص، ويضاف إلى ذلك العمل على إنشاء صندوق عربي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي في مشروعات التكامل الاقتصادي، حيث يعتبر عجز التمويل من أهم عوائق دخول القطاع الخاص في مشروعات إقليمية⁽¹⁾.

✓ **إقامة منطقة تكنولوجية عربية:** تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي و تمكينه من التعامل في مجال التطور التكنولوجي على أساس الأخذ و العطاء، و ربط الدول العربية بشبكات تكنولوجية تساهم في جعل البحث المتطور رافداً للتنمية العربية المشتركة، و رفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم و التكنولوجيا للمواطنين عامة، و يحدّد لها كلا القطاعين العام و الخاص.

✓ **التنمية الإنسانية العربية:** و الإهتمام بهذه التنمية الإنسانية من زاويتين؛ الأولى: تنمية الموارد البشرية لتواكب انتاجيتها و معارفها متطلبات النهوض بالأعباء المختلفة للتكامل الاقتصادي، و الثانية: النهوض بالتماسك الاجتماعي بين مواطني الأقطار العربية بما يعزّز الشعور بالهوية العربية و الانتماء إلى الوطن العربي الواحد.

الخلاصة:

إنّ مسألة التكامل الاقتصادي العربي ليس وليدة اليوم، إذ عرفت المنطقة العربية شأنها شأن العديد من مناطق العالم الأخرى عدة محاولات تصبّ كلّها في مجرى التكامل الاقتصادي؛ منذ خمسينيات القرن الماضي فكانت اتفاقية الدفاع العربي المشترك و التعاون الاقتصادي و اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من أول الاتفاقيات العربية التي عبّرت عن أبرز الأهداف العربية المشتركة.

إنّ التكامل الاقتصادي العربي، عرف عوائق كثيرة حالت دون تحقيقه، والتي من أهمها هو غياب الإرادة السياسية القوية والصّادقة من قِبَل القادة العرب، لتجاوز كافة الصعوبات والعوائق التي تعترض تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الذي في حالة تحقّقه، سيكون درعاً واقياً لمواجهة التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات، ومن ثمّ فإنّه لا يمكن توحيد الدول العربية سياسياً دون أن يتمّ توحيدها اقتصادياً في نفس الوقت، فكل من الوحدتين السياسية والاقتصادية ضرورية لوجود الأخرى، وأنّ ارتباط فكرة التكامل الاقتصادي بالجانب السياسي كنتيجة لتساعد المدّ القومي وتزايد الإدراك لمدى الصّلة بين الجانبين، السياسي والاقتصادي، وأنّ أيّ تقارب اقتصادي بين دولتين عربيتين يسهّل في النهاية تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويؤدّي إلى تسهيل إمكانية قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتي تكون مقدّمة ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة.

إنّ مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزتها التغيرات و التحوّلات الإقليمية و العالمية تستدعي تبنّي برنامج عمل النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي، عبر الاستفادة من فشل المحاولات السابقة للتكامل و التنبّص بدروس التكامل الأوروبي، ويستلزم الحال خروج الدول العربية التي تعاني صراعات داخلية من وضعيتها و إعادة الثقة داخلياً، و من ثمّ إعادة الثقة بين البلدان العربية، و معالجة أسباب الخلاف داخلها و فيما بينها، و أعلى مستويات هذه الخطوة هو إقرار مبدأ الإلزام و الالتزام في تنفيذ ما يتم التوصل إليه.

التوصيات:

من خلال عرضنا للموضوع، وبعد تطرّفنا في خاتمته إلى الآفاق لضمان، و لو نسبياً، نجاح التكامل الاقتصادي العربي، ولعل إبداء ما يترأى من توصيات قد تكون محل اعتبار في يوم ما، وندرج أهمها في النقاط التالية:

* توفير الإرادة السياسية لدى القادة العرب لتجاوز كافة الصعوبات والعوائق التي تعترض تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، مع تفعيل مبدأ تحييد القضايا الاقتصادية عن القضايا السياسية.

- * يتعين على كل المؤسسات العربية المتخصصة وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية المساهمة، في بلورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- * التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية المتقدمة.
- * يجب تغليب الصالح العام العربي على مفهوم القطرية السائد بين الدول العربية.
- * يتعين على حكومات الدول العربية انتهاز الفرص السائخة لتوفير إطار مساعد يتمكن القطاع الخاص من خلاله القيام بدور القوة الدافعة نحو التوحيد والمشجع على المساهمة في دفع ، تحريك وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.
- * توسيع رقعة السوق، حيث أن توسيع السوق الإقليمية، وفتح الأسواق العربية أمام منتجات الدول العربية كافة يشكل الظروف الملائمة للتكامل والتنمية التي يمكن تحقيقهما تحت ظروف السوق الواسعة.
- * الحرص على مشاركة الشعوب العربية في بناء التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمتها في إقرار المعاهدات والاتفاقيات عن طريق الاستفتاء.

قائمة المراجع:

- 1- إسماعيل عبد الرحيم شلي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بلون سنة طبع.
- 2- أشرف ابراهيم عطية، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ج.م.ع، 2001.
- 3- الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة، مجلة المنتدى، عمّان، العدد 145، 1997.
- 4- حازم البلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، القاهرة، 1968.
- 5- حربي محمد مرسي عريقات، التكامل الاقتصادي والتحديات ظاهرة العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، السنة التاسعة، العدد العشرون، 2000.
- 6- حسين عمر، المجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
- 7- ساعد النصري، التكامل الاقتصادي يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للإستثمار وقائع الندوة المنعقدة في 23 و 24 فيفري 2005، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي.
- 8- صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والآفاق) مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003.
- 9- فواد حيدر، التنمية و التخلف في العالم العربي (طروحات تنموية للتخلف)، بيروت، دار الفكر العربي، 1990.

- 10- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 2004.
- 11- عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، التناقض والتداخل والبدائل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 214، 1996.
- 12- علي السلمي، دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي أفكار للمناقشة، ضمن الدورة الخامسة والتسعون الاستثنائية لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، والتي انعقدت بمدينة الاسكندرية بعنوان: التكامل الاقتصادي العربي في ظل الانفتاح على العالم، الأهرام الاقتصادي، العدد 190، أول أكتوبر 2003.
- 13- عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 14- لمقدم عبرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002.
- 15- مجلة "الاقتصاد العربي"، العدد الثاني، جانفي 1981، بيروت.
- 16- محمد سعيد النجار، الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الحات ومنطقة التجارة العالمية، مجلة المنتدى، عمان، العدد 176، سنة 2000.
- 17- محمد ليبب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، 1986.
- 18- محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 138، 1990.
- 19- مختار المطيع، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الاقليمي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 89، فيفري 1992.
- 20- مصطفى العبد الله الكفري، العمل الاقتصادي العربي المشترك، الواقع والآفاق، مجلة شؤون عربية، العدد 118، صيف 2004.
- 21- مصطفى عبد العزيز مرسى، التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الحولية الثالثة والعشرون، 2002-2003، جامعة الكويت.
- 22- مهدي الحافظ، حال الوطن العربي راهنا وصلأته بالعالم الخارجي، مقارنة إثنائية، مجلة المنتدى، عمان، العدد 193، 2001.